اقتصاد

المغرب... ارتفاع عدد الشركات «النائمة»

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يرتفع في المغرب عدد الشركات «النائمة» التي تكف عن ممارسة أنشطة في السوق من دون أن تعلن إغلاق أبوابها، عبر الانخراط في مسار التصفية أو الإفلاس، ما يدفع مؤسسات محلية ودولية إلى الدعوة إلى تسهيل انسحاب تلك الشركات من السوق. ويسجل تقرير للبنك الدولي والمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسط، أن معدل إحداث الشركات ارتفع في الأعوام الأخيرة، حيث إن نسبة الشركات التي يتجاوز عمرها خمسة أعوام، يصل إلى 53 %، بينما تبلغ نسبة الشركات التي يتم التشطيب عليها رسمياً 1,2 %. غير أن نسبة الشركات غير النشيطة في السوق تصل في الواقع إلى 7,3 %، ما يعني في تصور واضعي التقرير أن أصحاب شركات يفضلون تركها «نائمة»، وهو ما يعزى، في جزء منه، إلى مساطير (شروط) الإفلاس والتصفية غير الفعالة والمكلفة. ويذهب التقرير إلى أن أغلب الشركات في المغرب من الحجم الصغير، حيث إن 86 % من فرص العمل توفرها شركات توظيف أكثر من 10 أجراء، مقابل 35 % في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وقد سعت الإدارة الجبائية إلى تشجيع الشركات النائمة على تسوية وضعيتها، إذ أمهلتها من أجل ذلك إلى غاية نهاية ديسمبر/ كانون الأول المقبل، من أجل تحديد مصيرها في البقاء أو الخروج من النظام الجبائي. يعتبر الكاتب العام للاتحاد العام للمقاولات والمهن، محمد الذهبي، أن العديد من الشركات تكف عن ممارسة نشاطها في السوق، معتبراً أنه ما دامت لم تُشطب من السجل التجاري وكذا طلب الشطب من الرسم المهني، تُعتبر فاعلة في نظر القانون. ويؤكد الذهبي في تصريح لـ«العربي الجديد» أنه من أجل تجاوز هذه الظاهرة يتحتَّم سن قانون يفضي إلى شطب الشركات التي تتوقف عن مزاولة نشاطها لمدة عامين مثلاً، مشيراً إلى اعتبارات موضوعية قد تكون في بعض الأحيان وراء توقف النشاط مثل وفاة المالك المؤسس أو تراكم الديون على الشركة. ويجري تأكيد ضرورة تسهيل خروج الشركات غير النشيطة من السوق. فتلك الشركات تكف عن مزاولة نشاطها من دون أن تغلق أبوابها، مشدداً على ضرورة أن تعمل السياسات العمومية على ألا تخلق النسبة المرتفعة للشركات غير النشيطة نوعاً من عدم الفعالية في البيئة الاقتصادية.

ويشدد تقرير البنك الدولي والمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة على أنه يتحتّم ضمان خروج الشركات غير النشيطة من السوق عبر ضمان فعالية مساطير الإفلاس، وتفادي تسبب المساطير الإدارية والقانونية المفضية إلى إغلاق الشركات، في فرض تكاليف مبالغ فيها في ما يخص رجال الأعمال. وكان البنك الدولي لاحظ في تقرير سابق أن المغرب يعرف ارتفاعاً قوياً لتصفية الشركات. وهو ما يؤكده المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسط، الذي كان سجل زيادة ملحوظه في الشركات التي مرت من مسلسل إعسار منتقلاً من 8,5 % في 2021 إلى 28 % في 2022، مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الجائحة. وتوقعت أليانز تراند المتخصصة في التأمين وإعادة التأمين، ارتفاع عدد الشركات المتعسرة في المغرب في العام الحالي بنسبة 13 %، كي ينتقل ذلك العدد من 14200 شركة إلى 16100 شركة.

(Getty)

صناعة السيارات تخطو نحو التحول الذكي

بعد أن باتت ضمن الدول المتصدرة سوقَ سيارات الطاقة الجديدة على مستوى العالم، تستكشف شركات صناعة السيارات الصينية استراتيجيات جديدة لاكتساب ميزة على نظيراتها المنافسة في المرحلة الأخيرة الأكثر تحدياً من سباق السوق، الذي يقوده بشكل متزايد التطوير الذكي والذكاء الاصطناعي، حسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا). وقد تجلى أحد أحدث الجهود على هذا الصعيد في المؤتمر العالمي للمركبات الذكية المتصلة 2024، الذي عقد في الفترة من 17 إلى 19 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري في بكين. واجتذب المؤتمر أكثر من 250 شركة ومؤسسة لصناعة السيارات من داخل الصين وخارجها، مع عرضه أكثر من 200 تقنية ومنتج جديد لأول مرة.

لقطات

7 مشاريع للارتقاء بشبكة الطرق في عُمان

أسندت سلطنة عُمان متمثلة في وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات العُمانية سبعة مشاريع حيوية في قطاع الطرق بتكلفة إجمالية 119 مليون ريال. وتتمثل تلك المشاريع، وفق وكالة الأنباء العُمانية، في إنشاء خمسة جسور على الطريق المزدوج بين صحار والبريمي، وتنفيذ ازدواجية طريق بين إزكي ونزوى، واستكمال تنفيذ طريق بين العبيلة والفياض، وإنشاء ازدواجية طريق بين ريسوت والمغسيل، ورفع كفاءة طريق سيح قطنه، وتصميم وتنفيذ طريق عقبة عافري وطريف السفاري.

وتأتي تلك المشاريع ضمن تنفيذ خطط الوزارة للارتقاء بمنظومة شبكة الطرق في السلطنة وتحسين جودتها لضمان سلامة مرورية عالية.

نمو القطاع غير النفطي في البحرين 2,8%

كشف تقرير غرفة تجارة وصناعة البحرين للربع الثاني من العام الجاري عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1,3% على أساس سنوي؛ مدفوعاً بنمو القطاع غير النفطي الذي سجل 2,8%. وأشار التقرير إلى أن القطاعات الأكثر نمواً كانت النقل والتخزين 12,9%، وأنشطة الأعمال 11,9%، والمعلومات والاتصالات 11,2%. كما حافظت الأنشطة المالية والتأمين على صدارتها باعتبارها أكبر مساهم في الناتج المحلي بنسبة 17,1%، متفوقةً على قطاع النفط والغاز الذي جاء ثانياً بنسبة 14,8%، بينما جاء قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثالثة بنسبة 14,4%. وفي ما يتعلق بالتبادل التجاري، سجل التقرير انخفاضاً بنسبة 8% بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي.

«المراعي» السعودية تفتتح خطي إنتاج للجبن بمصر

أعلنت شركة المراعي السعودية افتتاحها خطي إنتاج جديدين للجبن في مصانع شركة «بيتي» المملوكة لشركة المراعي في مصر، باستثمارات تتجاوز مليار جنيه مصري (ما يعادل 20,548 مليون دولار). وأوضحت الشركة في بيان أمس الأحد، أن هذه الخطوة تأتي ضمن رؤية المراعي الاستراتيجية لتوسيع حضورها الإقليمي وترسيخ مكانتها الرائدة في قطاع الأغذية والمشروبات. وأضاف البيان أن التوسع يأتي ضمن التزام الشركة بتلبية الطلب المتزايد على الأجبان عالية الجودة، مع تعزيز مساهمتها في الاقتصاد المصري، حيث تُدير 28 خطّ إنتاج لمختلف منتجات الألبان والعصائر والزبادي. وأضافت الشركة أن هذا المشروع يكتسب أهمية استثنائية نظراً إلى مساهمته في توسيع الإنتاج المحلي.

الحرب تستنزف الدبابات الإسرائيلية... والاحتلال يستعين بشركات خاصة لإصلاحها

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

لأول مرة في تاريخ الاحتلال، يستعين الجيش الإسرائيلي بالشركات الخاصة لإعادة تأهيل المدرعات ومركبات الجند المدمرة، وسط الاستنزاف الكبير للآليات القتالية والحاجة الملحة إليها، وسط استمرار العدوان على قطاع غزة والحرب ضد لبنان. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت في تقرير لها، أمس الأحد، أن وزارة الأمن (الدفاع) ستطرح من خلال «إدارة المشتريات» مناقصة هي الأولى من نوعها أمام الشركات الخاصة، حول هذا الموضوع في الأشهر المقبلة، لافتة إلى أن إعادة التأهيل يشمل دبابات «ميركافا» ومركبات «تايجر» و«إيتان» المدرعة وغيرها، والتي ظل ترميمها وإعادة تأهيلها حصرياً من قبل مركز إعادة التأهيل والصيانة التابع لجيش الاحتلال «MSHA». وأشارت الصحيفة إلى أن مركز إعادة التأهيل والصيانة التابع للجيش لا يستطيع التعامل مع هذا الكم من الدبابات والمدرعات وناقلات الجند المعطوبة بهدف إصلاحها وإعادتها على الخدمة، من دون أن تكشف عن أعدادها. ولفتت إلى أنه بسبب الحرب المستمرة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، هناك استنزاف كبير للغاية للمركبات القتالية المدرعة، التي تحتاج إلى صيانة وإصلاح، من أجل الحفاظ على استمرارية القتال، ومن أجل تلبية المهام الحالية، بدأ جيش الاحتلال بتوظيف المتقاعدين من المهنيين السابقين للمساعدة في الأعمال.

وأضاف التقرير أنه إلى جانب الحاجة إلى الدبابات والمدرعات في ظل الحرب المستمرة، سيُطلب من الجيش مع نهاية الحرب، إعادة جميع المعدات إلى طاقتها الكاملة، وهي عملية ستستغرق عدة سنوات، ما جعل الجيش ووزارة الأمن يتوصلان إلى نتيجة مفادها أن نطاق المهمة يتطلب لأول مرة مشاركة أطراف خارجية.

وقال مسؤول في وزارة الأمن للصحيفة الإسرائيلية: «حتى الآن ليس لدينا صناعة للترميم والتجميع.. الاحتياجات المتزايدة للجيش من المعدات والحاجة إلى استعادة الأدوات الموجودة أجبرتنا على التفكير بشكل مختلف». ولفتت «يديعوت أحرونوت» إلى أن هذا التوجه يرجع جزئياً أيضاً إلى الصعوبات في الحصول على الأسلحة والمعدات من الخارج في ظل الدول التي لا تسمح بتصدير مكونات معينة إلى إسرائيل.

طالبان... هل نجحت اقتصادياً؟

مصطفى عبد السلام

عقب تسلم حركة طالبان إدارة شؤون أفغانستان قبل أكثر من 3 سنوات توقع كثيرون حدوث مزيد من الانهيار الاقتصادي والتدهور المعيشي والمالي داخل الدولة التي عانت ويلات ما يزيد على أربعة عقود من الحروب والتدهور الأمني والتشرذم السياسي والانهيار المالي، كما عانت احتلالاً أجنبياً روسياً وأميركياً دام سنوات وشهدت البلاد خلاله نهباً منظماً وواسعاً للثروات من المواد الخام والمناجم والمعادن والموارد الطبيعية. بنى هؤلاء توقعاتهم على أمور عدة منها حالة العزلة الدولية المفروضة على الحركة وعدم الاعتراف بها منذ عودتها إلى السلطة في صيف 2021، وضعف خبرة طالبان، وتجميد الغرب لاحتياطيات البنك المركزي الأفغاني والتي تزيد عن 9 مليارات دولار.

ورغم التحديات الكبيرة التي واجهت حركة طالبان في السنوات الثلاث الماضية، استطاعت الصمود اقتصادياً منذ توليها إدارة البلاد، فقد توقف انهيار الاقتصاد، وشهدت العملة الأفغانية، استقراراً ملحوظاً في ظل تدفق تحويلات المغتربين وتحسن الإيرادات الدولارية، واستقرت أيضاً الأسواق المحلية وتراجع معدل التضخم بشدة. وللمرة الأولى، تحررت أفغانستان بالكامل من ديون الدول الأربع المجاورة، أوزبكستان وطاجكستان وتركمانستان وإيران، وجرى سداد نحو 90% من الديون المحلية.

وانفتحت الحركة على العالم، بهدف استقطاب استثمارات أجنبية وسياح، فقد أقامت كابول علاقات مع الصين وروسيا وإيران وباكستان وماليزيا وجمهوريات آسيا الوسطى (باستثناء طاجكستان). واتفقت طالبان مع كازاخستان وتركمانستان على إقامة مركز لوجيستي يهدف إلى تحويل أفغانستان إلى مركز إقليمي لتجارة الطاقة. وأبرمت طالبان عقداً مع شركات صينية لاستخراج النفط. وسعت لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع قوى منها الصين وباكستان وتركيا، والانخراط في مبادرة الحزام والطريق. داخلياً، شهدت تحويلات المغتربين الأفغان قفزة ليتجاوز حجمها المليار دولار في السنة. وشهد القطاع المصرفي انفراجة وقدرة أكبر على جذب المدخرات. كما شهدت قطاعات منها السياحة والأعمال والشركات تحسناً.

وعلى مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلية شهدت تحسناً سواء من حيث زيادة الصادرات وإيرادات الدولة من الضرائب، وسدت السلطات الباب أمام عمليات تهريب الأموال للخارج، وكذا حدَّت من جرائم نهب ثروات الدولة والمال العام والرشوة وغسل الأموال والمخدرات. ورغم تلك النجاحات، لا يزال الطريق طويلاً أمام طالبان لتحسين ظروف معيشة المواطن في ظل تفشي البطالة والفقر، وحاجة 23,7 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية.

مال وناس

لبنان مهدّد بكارثة اقتصادية... وتهاوي استهلاك الوقود 50%

لبنان الذي يعاني منذ سنوات من انهيار مالي غير مسبوق، أصبح اليوم أمام تحديات جديدة تهدد إمدادات المحروقات التي تهاوى استهلاكها بنسبة 50% بسبب تراجع النشاط الاقتصادي

بيروت ـ **اندريا الشوفي**

في ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي، وتضارب المعلومات حول مخزون الدولة من المحروقات، يجد لبنان نفسه في مواجهة أزمة متعددة الأوجه تتجاوز التداعيات الأمنية إلى تعميق جراح اقتصاده الهش. فالبلاد، التي تعاني منذ سنوات من أزمات اقتصادية خانقة وانهيار مالي غير مسبوق، أصبحت اليوم أمام تحديات جديدة تهدد إمدادات المحروقات في حال فرض حصار على لبنان، وفق ما تذهب التحليلات حول توسع الحرب. وفي ظل هذه الضغوط، تغيب الحكومة تماماً عن وضع خطط واضحة لمواجهة تداعيات الحرب. وفي المقابل، قال وزير الطاقة اللبناني، وليد فياض، لـ«العربي الجديد»، إن مخزون لبنان من المحروقات كاف طالما لا يوجد حصار حتى الآن، مشيراً إلى أن الوزارة عقدت اجتماعات مع الشركات المهتمة بمناقصة تصميم وإنشاء محطة لإنتاج الطاقة الكهرومائية في حراش منطقة جعيتا.

استهلاك الوقود تراجع 50%

فيما أكد ممثل موزعي المحروقات في لبنان، فادي أبو شقرا في حديث مع «العربي الجديد»، أن أزمة المحروقات غير موجودة حالياً، إذ إن البضائع لا تزال متوفرة وتصل تباعاً إلى مرفأ بيروت ومستودعات الشركات. وأوضح أبو شقرا أنه «لا يمكن وضع أي خطة واضحة نظراً لصعوبة التنبؤ بما قد تحمله الأيام المقبلة». وأشار إلى أن استهلاك الوقود تراجع بنسبة 50% نتيجة انخفاض حركة السير في لبنان، حيث نزح المواطنون من المناطق الجنوبية والبقاعية وضاحية بيروت الجنوبية إلى مناطق أكثر أماناً، كما أكد أن أسعار الوقود تخضع لتقلبات الأسعار العالمية للنفط.

وقال أحمد، صاحب محل تجاري في منطقة صيدا لـ«العربي الجديد»: «منذ بداية التصعيد، أصبح مضطراً لتقليل ساعات العمل، لأنه لم يعد بستطيع شراء كميات كافية من المازوت لتشغيل المولد طوال اليوم»، مشيراً إلى أنّ المحروقات أصبحت تباع بالدولار والمبيعات بالكاد تغطي تكاليف التشغيل. وأضاف صاحب المحل التجاري أنّ توقف الكهرباء كارثة، فالزبائن أصبحوا يشترون بالكاد الضروريات، ولا يمكنه حتى الاحتفاظ بالمخزون بشكل آمن.

أزمة انقطاع الكهرباء

من جانبها، قالت رنا، وهي معلمة في مدرسة خاصة، لـ«العربي الجديد» إنّه مع استئناف التعليم عن بُعد، بدأت أزمة انقطاع الكهرباء لأكثر من 12 ساعة يومياً، فيضطر أصحاب المولدات إلى تشغيلها لأوقات إضافية ما يزيد من التكلفة عليهم، ويرفع الفواتير على المواطنين. وفي آخر بيان، نُشر الجمعة، ارتفع سعر صفيحتي البنزين 95 و98 أوكتان 11 ألف ليرة، وانخفض سعر صفيحة المازوت ألف ليرة، فيما استقر سعر قارورة الغاز على ارتفاع 42 ألف ليرة. وأصبح سعر صفيحة البنزين 95 أوكتان، مليوناً و471 ألف ليرة، و98 أوكتان مليوناً و511 ألف ليرة، وبلغ سعر المازوت مليوناً و341 ألف ليرة، والغاز 986 ألف ليرة (الدولار= نحو 89 ألف ليرة).

تراجع الاقتصاد ومخاوف الحصار

وقال رئيس تجمع شركات استيراد النفط، مارون شماس، في حديث مع «العربي الجديد»، إن النشاط الاقتصادي مستمر لكن بوتيرة أقل بسبب حركة النزوح الكبيرة، ما أدى إلى تراجع الإقبال على شراء المحروقات. وكان وزير الاقتصاد اللبناني، أمين سلام، قد أوضح في تصريحات سابقة أن الخسائر التي منيت بها بلاده جراء العدوان الإسرائيلي الذي تصاعد بشكل لافت لا تعد ولا تحصى، مشيراً إلى أن الضربات الإسرائيلية لم تقتصر على جنوب لبنان والبقاع، وإنما شملت مناطق أخرى، بما فيها العاصمة بيروت. وقال سلام في شهر إبريل/ نيسان الماضي، إن خسائر بلاده الاقتصادية جراء الحرب الجارية في غزة وجنوب لبنان وصلت إلى 10 مليارات دولار. من جانبه، أكد رئيس تجمع شركات استيراد النفط، أنه «في حال فرض أي حصار على لبنان، قد نواجه أزمة خطيرة»، نظراً لاعتماد البلاد على سلاسل الإمداد المستمرة، ويمكن أن يؤدي الحصار البحري أو البري إلى أزمة وقود في غضون أسابيع، خاصة في ظل محدودية المخزون المتاح الذي يكفي خمسة أسابيع كحد أقصى. وأوضح شماس أن الطاقة الشمسية -رغم تغطيتها جزءاً من الاستهلاك- لا يمكن أن تكون بديلاً كاملاً عن المحروقات لتوليد الطاقة. وفي ما يتعلق باحتمالية ظهور الاحتكار أو السوق السوداء، أوضح شماس أن الوضع الحالي مختلف عن أزمات المحروقات السابقة بسبب الاستقرار النسبي آنذاك. واعتبر أن الاستغلال التجاري في ظل الظروف الراهنة «يمثل جريمة أكبر من العدوان الإسرائيلي نفسه». وتابع أن استهلاك المشتقات النفطية ارتفع في عام 2023 إلى 4,12 ملايين طن، مع ارتفاع استهلاك المازوت بنسبة 20%، مقابل انخفاض استهلاك البنزين بنسبة 40% نتيجة تغير أنماط الاستهلاك وتطورات الأزمة المستمرة.

20%

ارتفع استهلاك المشتقات النفطية في لبنان خلال عام 2023 إلى 4,12 ملايين طن، مع ارتفاع استهلاك المازوت بنسبة 20%، مقابل انخفاض استهلاك البنزين بنسبة 40% نتيجة تغير أنماط الاستهلاك وتطورات الأزمة المستمرة.

محطة بنزين في العاصمة اللبنانية بيروت (جوزيف عيد/فرانس برس)

مصارف

ارتفاع القروض في الأردن

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

ارتفعت القروض والتسهيلات المالية التي منحتها البنوك الأردنية وشركات الإيداع الأخرى خلال الثمانية أشهر الأولى من العام الحالي بشكل واضح بنحو 1,216 مليار دينار، أي ما يعادل 1,714 مليار دولار، ما يعكس إقبالاً متزايداً من قبل المواطنين والقطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتراض من المصارف لتغطية متطلبات أساسية، وخاصة القروض الشخصية، وتمويل شراء العقارات والمركبات، والإنفاق على التعليم وغيرها. وقال البنك المركزي الأردني في أحدث بيانات له اطلعت عليها «العربي الجديد» إن رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية منذ يناير/ كانون الثاني وحتى نهاية أغسطس/ آب من هذا العام زادت بما نسبته 3,6% وذلك عن مستواه المسجل في نهاية العام الماضي، مقارنة مع ارتفاع بلغ 639,9 مليون دينار، أو ما نسبته 2% خلال الفترة المماثلة من العام الماضي (الدينار = 1,41 دولار).

ولفت البنك المركزي إلى أنّ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك الأردنية، وشركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أغسطس/ آب من العام الجاري بلغ ما مقداره 34,6 مليار دينار مقابل 33,387 مليار دينار في نهاية العام الماضي 2023. وقال الخبير الاقتصادي وأمين سر جمعية المصارفين الأردنيين علاء ديرانية لـ«العربي الجديد» إن ارتفاع التسهيلات التي حصل عليها الأفراد والقطاعات الاقتصادية من البنوك خلال الفترة المنقضية من العام الحالي يعد نتيجة طبيعية لصعوبة الأوضاع المعيشية والاقتصادية التي زادت في السنوات الأخيرة إبان جائحة كورونا، والظروف الجيوسياسية العالمية، واضطرابات المنطقة، وعدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي اتسعت دائرته لتشمل لبنان أيضاً.

وأضاف ديرانية أن كلف التسهيلات ارتفعت منذ عام 2022، بسبب رفع أسعار الفائدة بواقع 11 مرة من قبل البنك المركزي الأردني، تماشياً مع قرارات الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، ولا سيما أن سعر صرف الدينار الأردني يرتبط بسعر ثابت بالدولار، وقامت البنوك تبعاً لذلك برفع أسعار الفائدة عدة مرات. وقال أمين سر جمعية الصرافين إن هناك ارتفاعاً أيضاً في عدد الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد، نظراً للأوضاع المالية الصعبة، وتعثر كثير من القروض والتسهيلات البنكية والأخرى العائدة لشركات تمويل، سواء التمويل النقدي المباشر، أو لغايات شراء العقارات والسيارات وغيرها. وحسب بيانات البنك المركزي، فقد انخفضت أسعار الفائدة على جميع أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية العام الماضي، باستثناء سعر الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة والذي شهد ارتفاعاً. وكان البنك المركزي الأردني قد قرر في الثاني والعشرين من سبتمبر/ أيلول الماضي تخفيض أسعار الفائدة على جميع أدوات سياسته النقدية بمقدار نصف نقطة مئوية. ويأتي هذا القرار للمرة الأولى بعد انتهاء دورة التشدد النقدي التي طبقها البنك المركزي منذ نهاية شهر مارس/ آذار من عام 2022، حيث قام خلال عامي 2022 و2023 برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية 11 مرة وبواقع 500 نقطة أساس.

وواصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامجه إعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشرة قطاعات بقيمة 1,4 مليار دينار عند 1% للمشاريع داخل العاصمة عمّان، و0,5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات. وبلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك والشركات المالية التي تقبل الإيداعات ما مقداره 46,3 مليار دينار، مقابل 43,1 مليار دينار في نهاية أغسطس/ آب من العام الماضي و43,7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

مواطنون لجأوا للقروض بهدف تلبية احتياجات اساسية (Getty)

أخبار العرب

نمو التبادل التجاري بين قطر وإيطاليا

قال رئيس مجلس إدارة غرفة قطر خليفة بن جاسم آل ثاني، إن حجم التبادل التجاري بين قطر وإيطاليا شهد نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة وصل إلى 20 مليار ريال عام 2023. وأوضح أن إيطاليا، كونها عضواً في مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، شريك تجاري مهم لدولة قطر، وفق وكالة الأنباء القطرية. وأشار إلى أن هناك العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين قطر وإيطاليا، تشمل التعاون في مجالات الاستثمار، والاقتصاد، والطاقة البديلة، والصحة، والرياضة، والثقافة، والسياحة، والأمن الغذائي، ولفت إلى وجود مجلس رجال أعمال مشترك قطري - إيطالي، يسعى لتعزيز العلاقات الاقتصادية، واستكشاف فرص التعاون الثنائي. وبيّن أن هناك العديد من الشركات الإيطالية التي تستثمر في قطر، بعضها عبر مشاريع مشتركة مع شركاء قطريين، ومنها ما هو مليكته 100% للمستثمرين الإيطاليين.

إقبال العراقيين على شراء العقارات في تركيا

سجّل قطاع العقارات التركية، خلال الفترة الأخيرة، حضوراً عراقياً واضحاً من جهة حجم المواطنين والمستثمرين العراقيين فيه. خلال الشهرين الماضيين، ارتفعت الأرقام بالنسبة للمُشترين العراقيين، بقطاع العقارات، لا سيما الشقق السكنية والأراضي، التي يُمكن من خلالها الحصول على الجنسية التركية أو الإقامة، وآخرين في مناطق تُعتبر مناطق استثمارية واعدة بمحيط إسطنبول مثل مشروع القناة البحرية وغيرها. ويعزو مختصون العودة بقوة مجدداً للمشتري العراقي في قطاع العقارات التركية إلى جملة من الأسباب، أبرزها التطورات العسكرية التي تشهدها المنطقة. الأسبوع الفائت، أعلنت هيئة الإحصاء التركية أن العراقيين تقدموا إلى المرتبة الثالثة بين أكثر الأجانب المقيمين في شراء العقارات التركية خلال شهر أيلول/ سبتمبر الماضي. وقالت الهيئة، في تقرير لها، إنه في ما يتعلق بمبيعات المساكن للأجانب كانت إسطنبول الأعلى من بين المحافظات التي سجلت أعلى عدد من مبيعات المنازل للأجانب بواقع 783 منزلاً، وأنطاليا بـ 548 منزلاً، ومرسين بـ 210 منازل.

تقارير عربية

مصر

ملاحقة باعة القاهرة الجائلين تمهيداً لبيع الأصول

القاهرة ـ **عادل صبري**

كثّفت قوات الأمن وجودها على مداخل ميادين وشوارع وسط العاصمة المصرية القاهرة، خاصة القريبة من منطقة العتبة والموسكي والإسعاف، تشهد المنطقة صداماً ناعماً يرتقي إلى المرحلة الخشنة أحياناً، بين قوات الشرطة والباعة الذين يرفضون إلى وسط القاهرة الخديوية، وتحويل الأرصفة والشوارع الجانبية للميادين الرئيسية إلى منصات لبيع الملابس والأحذية الحديثة والمستعملة والساعات ولعب الأطفال، والمأكولات الشعبية. يزحف الباعة الجائلون من كل صوب يومياً، يحملون بضائعهم أو يأتون بها من مخازن بمداخل وأسطح العقارات القديمة، لتبدأ حملات الكر والفر بين الشرطة والباعة، لأجل غير مسمى. تزداد كثافة قوات الأمن المركزي، وشرطة المرافق في الفترات المسائية، بعد إزالة الآلاف من الباعة الجائلين، بالشوارع الرئيسية ومنطقة ميدان الأوبرا بالعتبة الخضراء، وسط حالة من التوتر الأمني، تتصاعد منذ يوليو/ تموز الماضي، مع رغبة الحكومة في القضاء على الباعة الجائلين بالمناطق التجارية وسط القاهرة الخديوية، وتحويل الأرصفة والشوارع الجانبية للميادين الرئيسية إلى منصات لبيع الملابس والأحذية الحديثة والمستعملة والساعات ولعب الأطفال، والمأكولات الشعبية. يزحف الباعة الجائلون من كل صوب يومياً، يحملون بضائعهم أو يأتون بها من مخازن بمداخل وأسطح العقارات القديمة، لتبدأ حملات الكر والفر بين الشرطة والباعة، لأجل غير مسمى. تزداد كثافة قوات الأمن المركزي، وشرطة المرافق في الفترات المسائية، بعد إزالة الآلاف من الباعة الجائلين، بالشوارع الرئيسية ومنطقة ميدان الأوبرا بالعتبة الخضراء، وسط حالة من التوتر الأمني، تتصاعد منذ يوليو/ تموز الماضي، مع رغبة الحكومة في القضاء على الباعة الجائلين بالمناطق التجارية وسط القاهرة الخديوية، وتحويل الأرصفة والشوارع الجانبية للميادين الرئيسية إلى منصات لبيع الملابس والأحذية الحديثة والمستعملة والساعات ولعب الأطفال، والمأكولات الشعبية. يزحف الباعة الجائلون من كل صوب يومياً، يحملون بضائعهم أو يأتون بها من مخازن بمداخل وأسطح العقارات القديمة، لتبدأ حملات الكر والفر

نقلت الحكومة 3 آلاف بائع جائل إلى سوق «الترجمان»

القاهرة، وتنفيذ خطة حكومية لإعادة تحويل مقار الوزارات والمباني الحكومية بوسط العاصمة، إلى مشروعات فندقية وإدارية، بالتوازي مع تكليف الجهات المعنية بالملكية وتطوير القاهرة الخديوية، لإنهاء حصر ملكية العقارات وعدد المستأجرين للوحدات السكنية، والإدارية والمحلات التجارية، تمهيداً لتسليم الأصول للصندوق السيادي، للتصرف في الأصول، والتعامل مع المقيمين بها. تتضمن الخطة تحويل أغلب شوارع القاهرة الخديوية إلى مناطق مغلقة أمام السيارات، وقصرها على حركة المشاة، وسيارات الخدمة العامة، لنقل كبار السن وحالات الطوارئ، وتشير بيانات مركز المعلومات بمجلس الوزراء إلى انتهاء وزارتي الإسكان والآثار والأوقاف وهيئة التنسيق الحضاري والتخطيط العمراني، من إعادة معظم عقارات القاهرة الخديوية، والميادين الواقعة بها إلى أصلها المعماري، عند إنشائها خلال الفترة من 1870 حتى منتصف القرن الماضي، على أن تمتد عمليات التطوير إلى المناطق الأثرية والتاريخية، بالتوازي مع إجراءات إخلاء الشوارع، وأسطح العقارات من المخالفات، التي أجريت على المنطقة خلال العقود الماضية. تدفع عمليات الإخلاء إلى مواجهات ساخنة بين أجهزة الأمن والباعة الجائلين الذين يعملون بالتنسيق مع بعض أصحاب المحلات التجارية، ومستأجري الوحدات العقارية بمنطقة وسط المدينة، وتزداد خشونة مع الباعة الزاحفين على الميادين والشوارع مساءً، عقب توقف الحركة بالبنوك والمكاتب الحكومية بالمنطقة.

وتصيب المواجهات الأمنية المستهلكين بالقلق، وتدفع الباعة إلى المغالاة في أسعار السلع، ببررها الباعة، بأنهم يتحملون مخاطر مصادرة البضائع وغرامات باهظة، تفرضها الأجهزة الرقابية بمحافظة القاهرة بالبيع على البسطات بالشوارع.

في جولة لـ«العربي الجديد» رصدت حالة التأهب القصوى من أجهزة الأمن التي أقامت حواجز أمنية ثابتة على مداخل الميادين والشوارع الرئيسية، تزداد أعدادها في المساء، بالتوازي مع حملات رقابية تجريها محافظة القاهرة، لإطفاء الأنوار بالمحلات والميادين، ضمن خطط ترشيد الطاقة، وإلزام المنشآت التجارية بمواعيد الإغلاق الشتوية التي تنفذ منذ مطلع أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، عند الساعة العاشرة مساء، عدا ليلة الجمعة والعطلات الرسمية. يذكر أحد المقيمين بعقارات شركة مصر للتأمين المعروضة للبيع عبر الصندوق السيادي، وسط العاصمة، محمد بسيوني، لـ«العربي الجديد» أن حالة التأهب الأمني، تثير مخاوف السكان، منوها إلى أنه رغم قدرة الشرطة على الحد من تغول الباعة الجائلين على الشوارع، فإنهم يهربون ببضائعهم من المواجهات إلى داخل العقارات السكنية، بما يثير فزع السكان، لخوفهم من التعرض للباعة الذين يساندهم مرشدون وبلطجية وعاملون بالأحياء الذين يبلغونهم عن مواعيد هجوم الشرطة.

وسط العاصمة يكتظ بالباعة الجائلين (Getty)

ارتفاع مؤشر بورصة مسقط

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط في نهاية تعاملات أمس الأحد، أولى جلسات الأسبوع، بنسبة 0,21%؛ ليغلق عند مستوى 4810,13 نقطة، رابحاً 9,97 نقاط عن مستوياته في نهاية جلسة الخميس الماضي.

ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصدرها المالي بنسبة 0,47% مع صدارة سهم المتحدة للتمويل القيادي للرابحين أمس بنسبة 3,51%. وارتفع سهم أومنفيست القيادي بنسبة 2,54%.

كما ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0,39%، بدعم سهم جلفار للهندسة القيادي للرابحين أمس بنسبة 1,92%، وصعد سهم الأنوار للسيراميك القيادي بنسبة 1,43%.

السودان

توقعات بحصاد قياسي للذرة

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

شهد منتصف شهر أكتوبر الحالي بدء عملية حصاد 300 ألف فدان من الذرة بالجزيرة، المشروع الزراعي الأضخم في البلاد، والذي يوفر الغذاء لنحو 8 ملايين شخص بطريقة مباشرة وغير مباشرة، رغم ظروف الحرب وتدمير أغلب أصوله وآلياته الزراعية الأخرى.

كشف وزير الزراعة السوداني أبوبكر البشرى عن زراعة 17 مليون فدان من الذرة من إجمالي المساحات التي تمت زراعتها في البلاد هذا العام والبالغة 39 مليون فدان. وقال الوزير في تصريحات إن حاجة البلاد من الذرة ما بين 4 و5 ملايين طن، وتوقع إنتاجية عالية من المحصول في الموسم الحالي تصل إلى 10 ملايين طن. ومن جانبه، توقع القيادي الزراعي في مشروع الجزيرة والمناقل، الزين علي النعمة يوسف، لـ«العربي الجديد»، تحقيق المشروع إنتاجية غير مسبوقة من الذرة والمحاصيل الأخرى المزروعة في الموسم الصيفي 2024-2025، رغم ظروف الحرب والحصار المفروض على غربي الجزيرة من قبل مليشيا الدعم السريع، والمعاناة الاقتصادية والدمار الذي تعرض له المزارعون جراء الأمطار التي جرفت 60% من محاصيل العروة الصيفية (القطاف) من قطن وفول وذرة. وأعلن يوسف عن بدء حصاد الذرة في النصف الأول من أكتوبر الحالي غربي الجزيرة أو امتداد المناقل (ضمن ولاية الجزيرة)، وتوقع إنتاجية للذرة تتراوح ما بين 15 و20 جوالا للفدان. وأشار إلى أن هذه الإنتاجية تغطي أي نقص غذائي، وشكا من معاناة المزارعين من شح الوقود، والمتوقع منه بأسعار عالية جدا في السوق السوداء تفوق قدرة المزارعين على الشراء. ويندر بارتفاع تكلفة الحصاد والإنتاج. وكشف عن استقرار النشاط الزراعي بغرب الجزيرة والمناقل. ولفت إلى تأهب المزارعين لزراعة محاصيل العروة الشتوية. وقال: إنهم الآن في انتظار انتهاء فترة جفاف الأراضي التي امتلأت بمياه الأمطار منذ 23 يوليو الماضي من جانبها، قالت المحللة المختصة في الشأن الزراعي، رحاب عبدالله آدم، لـ«العربي الجديد»، إن ما تمت زراعته بمشروع الجزيرة والمناقل لا يتعدى 5% من إجمالي المساحة فقط، حسب المعلومات التي تتوفر لدي، وذلك بسبب الحرب الدائرة الآن في البلاد واحتلال المتمردين لولاية الجزيرة، عدا محلية المناقل، بجانب تخريب وتدمير البنى التحتية للمشروع وسرقة الآليات والمعدات ومدخلات الإنتاج. ولفتت آدم إلى وجود مساحات تمت زراعتها خارج مناطق سيطرة المليشيا المتمردة، وأكدت تحضير هذه المساحات بشكل جيد وتوفير مدخلات الإنتاج. ورهنت تحقيق إنتاجية عالية في محاصيل العروة الصيفية بالتزام الجهات المختصة بتوفير معينات الحصاد، على رأسها الوقود. وكشفت عن مخاوف المنتجين من دخول المتمردين للمناطق الآمنة قبل بدء عمليات الحصاد، كما فعلت في الموسم المنصرم.

وأشار مدير مشروع الجزيرة والمناقل، إبراهيم مصطفى، في تصريحات سابقة، إلى أن المساحات المزروعة في الموسم الصيفي 2024-2025، بلغت 300 ألف فدان من الذرة، و50 ألف فدان من القطن، و100 ألف فدان من الفول السوداني، و15 ألف فدان من فول الصويا، و50 ألف فدان من الخضروات. من جانبه، قال المحلل الزراعي عمران الجميعابي، لـ«العربي الجديد»، إن مشروع الجزيرة يمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني من خلال الإنتاجية العالية للمحاصيل النقدية، خاصة القطن الذي شهد في الفترة الماضية إنتاجية عالية للفدان، تصل في المتوسط إلى ما بين 20 و30 قنطاراً للفدان، عطفا على بقية المحاصيل الأخرى كفول الصويا وإنتاجية رأسية، إضافة إلى السمسم وزهرة الشمس والفول السوداني. وأشار إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال الإنتاجية العالية للحبوب الغذائية، خاصة الذرة الذي يزرع في كل عروة صيفية في مساحة تتجاوز 300 ألف فدان، بمتوسط إنتاج 15 جوالا للفدان في المساحات المروية من فقط دون المساحات المطرية الكبرى. وأوضح الجميعابي تأثير الحرب الكبير على القطاع الزراعي والثروة الحيوانية بالمشروع، وتسببها في خروج مساحات كبيرة منه عن دائرة الإنتاج. ولفت إلى تأثر مكون الري بفعل الحشائش وتدمير المنظمات المائية، وحدوث انتشار كبير للآفات الزراعية مع عدم توفر المبيدات للوقاية والمكافحة.

وقال: هناك عوامل كثيرة وتحديات كبيرة تجابه وتواجه موسم حصاد محاصيل العروة الصيفية التي تمت زراعتها في جزء من مشروع الجزيرة بأقسام المناقل والقريشي، من بينها الذرة. ولفت إلى تقلص المساحات المزروعة في هذا الجزء هذا الموسم مقارنة بالمواسم الماضية بسبب تحدي التمويل والوقود والبذور المحسنة، فضلا عن التكلفة العالية لمدخلات الإنتاج كافة.

أخبار العالم

الترويج للسياحة الشتوية في الصين

أطلقت منطقة شيتسانغ ذاتية الحكم في جنوب غربي الصين حملتها السياحية الشتوية لعام 2024، حيث تقدم تذاكر طيران مخفضة وقسائم فنادق ودخولاً مجانياً إلى مناطق الجذب السياحي، لاستقطاب المزيد من الزوار خلال موسم الذروة. وكجزء من حملة «جولة الشتاء في شيتسانغ»، بدأت الحملة حالياً عامها السابع، حيث توفر منطقة شيتسانغ 10 آلاف تذكرة طيران داخلية «اشتر تذكرة واحصل على الأخرى مجاناً»، و10 آلاف تذكرة قطار محلية مجانية، وقسائم فندقية مجانية في أماكن إقامة متميزة للسياح المسافرين إلى المنطقة. كما تم طرح قسائم سفر خاصة مصممة خصيصاً للجولات العائلية والمسافرين من كبار السن.

أوزبكستان ترغب في الاستثمار مع إيران

أكد سفير أوزبكستان في إيران فريد الدين نصريوف، وجود مناطق صناعية مشتركة في بلاده أقامتها بعض الدول، داعياً الناشطين الاقتصاديين في محافظة آذربيجان الشرقية الواقعة شمال غربي إيران إلى القيام باستثمارات مشتركة في بلاده.

واعتبر، خلال لقاء مع رئيس غرفة تجارة تبريز مركز محافظة آذربيجان الشرقية، أوزبكستان سوقاً كبيرة للأعمال، وأن إحدى مزاياها البارزة هي في مجال الخدمات اللوجستية. أضاف، «حالياً، هناك خط سكة حديد من أوزبكستان إلى الصين يمكننا استخدامه للاستيراد والتصدير». وأعلن عن نمو اقتصادي سريع حققته أوزبكستان في السنوات الأخيرة، ولفت إلى أن «النمو الاقتصادي لبلاده في السنوات القليلة الماضية بلغ أكثر من 7% في المتوسط.

مال وسياسة

لجأ الكثير من الإسرائيليين إلى مسالك عدة لإخراج أموالهم إلى ملاذات آمنة بعيداً عن إسرائيل، حيث تصاعدت وتيرة الخوف من تبدد المدخرات، وسط تداعيات الحرب التي دخلت عامها الثاني على مختلف الأنشطة الاقتصادية

مسالك الأموال الخائفة

الإسرائيليون يلجأون إلى طرق عدة لتهريب مدخراتهم إلى ملاذات آمنة

لندن ـ **العربي الجديد**

تزايدت وتيرة خروج رؤوس الأموال بشكل عام من إسرائيل منذ اندلاع الحرب قبل عام، لكن اللافت أن مليارات الدولارات التي فرت تعود لأفراد وأسر في الكيان المحتل، وسلكت عدة طرق نحو ملاذات خارجية، لحمايتها من تداعيات الحرب التي أثرت بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية المختلفة في إسرائيل وارتفعت معها وتيرة الخوف من المستقبل. وأشارت تقارير اقتصادية إلى أن الأموال التي سلكت طريق الهجرة العكسية سارت في قنوات عدة، منها الاستثمار في الأسهم، وفتح حسابات مصرفية، والحصول على قروض خارجية، وشراء عقارات، وتمويل احتياجات الأقارب، والحصول على الإقامة والجنسية في بلد آخر. أظهر تحليل اقتصادي نشره موقع كالكاليست الإسرائيلي، أمس الأحد، أن تدفق رؤوس الأموال من إسرائيل إلى الخارج قفز بنسبة 62% خلال عام واحد، مشيراً إلى تداعيات هذا الأمر على ديناميكية الأنشطة الاقتصادية في إسرائيل، وإضعاف قيمة الشيكل أمام العملات الأجنبية والضغط كذلك على احتياطي النقد الأجنبي. وأضاف أن «هروب رأس المال ظاهرة يجب منعها بأي شكل من الأشكال، وقد تؤدي بالاقتصادات إلى الانهيار أو الأزمة».

ووفق التحليل، فإن هناك عدة محددات لقياس تأثيرات هروب رؤوس الأموال، منها ارتفاع الطلب على النقد الأجنبي والذي يضغط بدوره على العملة المحلية، موضحاً أن الشيكل تراجع بنحو 10%، من نحو 3,52 إلى 3,86 شيكل للدولار، ما يفوق وتيرة هبوط العملات الأكثر ضعفاً بشكل حاد مقارنة بالدولار والبالغة نحو 4,7%.

لأول مرة، منذ فترة طويلة، تم تسجيل صافي استثمار مباشر سلبي في الربع الأول من عام 2024، حيث استثمر الإسرائيليون في الخارج أكثر من استثمار الأجانب في الداخل الإسرائيلي، والتي انخفضت إلى النصف من 12 مليار دولار في عام 2023 إلى 6 مليارات دولار في عام 2024. وتتجسد هذه المؤشرات في بيانات الاستثمار في التكنولوجيا الفائقة. وفقاً للتقديرات الأولية للربع الثالث من عام 2024 التي نشرتها شركة IVC الإسرائيلية لأبحاث السوق، وهي مصدر البيانات والمعلومات التجارية في صناعة التكنولوجيا الفائقة المحلية، جمعت شركات التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية 938 مليون دولار في 61 صفقة، وهذا هو أقل عدد من رأس المال الذي تم جمعه خلال سبع سنوات منذ الربع الثالث من عام 2017، وأقل عدد من المعاملات في العقد الماضي.

قد يشير اتساع فجوة سعر الفائدة بين إسرائيل والولايات المتحدة، حيث ترتفع في دولة الاحتلال بينما يخفضها البنك الفيدرالي الأميركي، إلى جهود للحد من هروب رؤوس الأموال. ووفق التصريحات الأخيرة لمحافظ بنك إسرائيل المركزي أمير يارون، فإن سعر الفائدة قد يستمر في الارتفاع، وبالتالي فإن فروق أسعار الفائدة في المستقبل قد تستمر لعام آخر حتى الربع الثالث من 2025. وللمرة السادسة على التوالي، ترك بنك إسرائيل سعر الفائدة الأساسي عند 4,5%، وفق قرار لجنة السياسة النقدية الصادر في وقت سابق من أكتوبر/تشرين الأول الجاري.

وأشار المحللون إلى أنه عندما يقدر المستثمرون الأجانب أن هناك زيادة في علاوة المخاطر لبلد ما، فقد يبيعون السندات الحكومية في هذه الحالة، مما يخفض السعر ويرفع سعر الفائدة، ويحدث هذا عادة عندما يفقد المستثمرون الثقة في الاستقرار الاقتصادي ويطلبون إعادة الأموال إلى «وطنهم» للبحث عن استثمارات أكثر أماناً. وهذا يعني أن سعر خدمة الدين (دفع الدين) أصبح باهظ الثمن. ووفقاً لتقدير دقيق من قبل قسم الموازنة في وزارة المالية، من المتوقع فقط أن تكون الزيادة في مدفوعات الفائدة في عام 2024 حوالي 4 مليارات شيكل (حوالي 1,1 مليار دولار) وفي العام المقبل أكثر من سبعة مليارات شيكل. ووفقاً لبيانات بنك إسرائيل، انخفض وزن الأجانب الحائزين سندات الحكومة الإسرائيلية من حوالي 15% إلى 8,7% خلال عام. وتضغط الأموال المتدفقة إلى الخارج لتزيد من مأزق أسعار الفائدة في إسرائيل، والحد من عجز الموازنة المتسارع منذ بداية العام الجاري، وسط استمرار الحرب على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، واتساع نطاق الحرب مع حزب الله اللبناني، ونذر الحرب المباشرة مع إيران التي تقترب كثيراً. الأسبوع الماضي، أظهر تقرير لصحيفة غلوبس الإسرائيلية أن استثمارات الإسرائيليين في مؤشر الأسهم الأميركية «ستاندرد آند بورز 500» تضاعفت منذ اندلاع الحرب، ما دعا محللين ماليين إسرائيليين إلى التحذير من المخاطر التي قد تتعرض لها المدخرات الإسرائيلية، عندما يتم استثمار نسبة كبيرة منها في أداة استثمارية واحدة، فيما أبدى آخرون قلقهم إزاء التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي من جانب الإسرائيليين تهدف إلى تغطية الاحتياجات الشخصية بمبالغ صغيرة. ذكرت الصحيفة أنه في غضون ثلاث سنوات قفزت نسبة مدخرات الإسرائيليين طويلة الأجل المستثمرة في المؤشر الأميركي، من 1% إلى 8% من إجمالي الأصول المالية طويلة الأجل للأفراد الإسرائيليين، التي تديرها صناديق التقاعد والادخار والتدريب المتقدم، مشيرة إلى أنها وصلت إلى 134 مليار شيكل (35,8 مليار دولار) مقابل 6 مليارات شيكل (1,6 مليار دولار).

عشية الحرب، في سبتمبر/أيلول من العام الماضي، بلغت أصول صناديق التقاعد المستثمرة في مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» نحو 4% من الإجمالي، أو 28 مليار شيكل (7,5 مليارات دولار)، بينما في غضون عام واحد، تضاعف المبلغ ثلاث مرات تقريباً إلى 76 مليار شيكل (20,3 مليار دولار).

من خلال فحص البيانات الخاصة بأموال المؤسسات الادخارية، يتضح أنها في الأشهر الأولى من الحرب، اختارت زيادة الاستثمار في إسرائيل بناء على الرأي القائل بأن سوق الأسهم والسندات الإسرائيلي يمثل فرصة استثمارية على المدى الطويل، كما كان هذا الاستثمار جزءاً من التضامن مع السوق من قبل مديري الاستثمار الإسرائيليين، الذين أرادوا التعبير عن ثقتهم في السوق المحلية التي يعملون فيها. وبناء على ذلك، في الفترة من أكتوبر من العام الماضي إلى فبراير/شباط 2024، أعادت المؤسسات 24 مليار شيكل (6,4 مليارات دولار) إلى إسرائيل. إلا أن الاتجاه انعكس تماماً، حيث زادت وتيرة خروج رؤوس الأموال منذ إبريل/نيسان الماضي تحديداً، على سبيل المثال، قامت شركة Phoenix Villain Lapidos، التي تدير 76 مليار شيكل من أموال الادخار و70 مليار شيكل من أموال التقاعد، بزيادة إرسالها للخارج بنسبة 1% كل شهر منذ مايو/أيار الماضي. وتظهر بيانات المؤسسات المالية أن زيادة تخارج رؤوس الأموال انقسمت إلى قسمين، فبعض المؤسسات عملت بنشاط على تقليل الاستثمار في إسرائيل، ومقابل كل استثمار أغلقته هناك، فتحت استثماراً جديداً في صناديق الادخار وصناديق التقاعد في الخارج، وفق تقرير لصحيفة كالكاليست نُشر في سبتمبر الماضي. كما ذكرت صحيفة معاريف أنه حتى السابع من أكتوبر 2023، كانت معظم التحويلات المالية من جانب الإسرائيليين تهدف إلى تغطية الاحتياجات الشخصية بمبالغ صغيرة. لكن منذ بداية العام الجاري 2024، هناك اتجاه لتدفق الأموال إلى الخارج، الجزء الرئيسي منه حركة الصناديق الادخارية والاستثمارية، إلى جانب شراء العقارات في الخارج.

بورصة نيويورك أحد المحلات التي لجأ إليها الإسرائيليون، 2 أغسطس 2024 (Getty)

> تدفق رؤوس الأموال من إسرائيل إلى الخارج قفز بنسبة 62% خلال عام

«المركزي» يتجنب دعم الشيكل

ضخ بنك إسرائيل المركزي 8,2 مليارات من احتياطي النقد الأجنبي في سوق الصرف لحماية الشيكل في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، و300 مليون دولار أخرى في نوفمبر/تشرين الثاني، خشية حدوث «رد فعل مبالغ فيه» من السوق في صفقة الجولة الإسرائيلية، حسبما أفادت صحيفة كالكاليست، مشيرة إلى أنه منذ ذلك الحين، تجنب «المركزي» التدخل في سوق الصرف الأجنبي وسمح للعملة أن تعكس القيمة الحقيقية للشيكل على الرغم من الضغوط من الجهات السياسية الفاعلة في إسرائيل.

الأعاصير تكبد شركات التأمين الأميركية مليارات الدولارات

تكبدت شركات التأمين على السيارات في الولايات المتحدة مليارات الدولارات بسبب إعصاري هيلين وميلتون، ما يدفعها نحو زيادة أسعار التأمين في الفترة المقبلة

نيويورك ـ **العربي الجديد**

وجهت الأعاصير التي شهدتها الولايات المتحدة خلال الأسابيع الماضية ضربة إلى شركات التأمين على السيارات التي تكبدت مليارات الدولارات لتعويض المتضررين، ما يدفعها لرفع قيمة الأقساط في الفترة المقبلة لتعويض خسائرها. في ولاية فلوريدا وحدها، الواقعة على الساحل الغربي لخليج المكسيك جنوب شرقي الولايات المتحدة، جرى تقديم أكثر من 80 ألف مطالبة بالتعويض عن أضرار السيارات منذ إعصاري هيلين وميلتون المتتاليين، وفقاً للهيئة التنظيمية للتأمين في الولاية.

كان برايان كير وزوجته يراقبان من منزلهما في مدينة أشفيل، في ولاية نورث كارولينا، كيف أسقط إعصار هيلين، الذي ضرب ولايات عدة في جنوب شرق الولايات المتحدة، شجرة بلوط شاهقة في الفناء الخلفي لمنزلهما، ما أدى إلى سحق شاحنة كانا يستخدمانها في أعمالهما. وقال كير لصحيفة وول ستريت جورنال: «رأيت الشجرة تبدأ في الميل، وكنت أستعد لتحريك الشاحنة، لكن ما هي إلا ثلاثين ثانية حتى سقطت الشجرة على الشاحنة».

المياه تغمر سيارة داخل مجمع سكني في فلوريدا، 10 أكتوبر 2024 (فرانس برس)

آل كير من بين عشرات الآلاف من السائقين الذين غمرت المياه سياراتهم وشاحناتهم وتعرضت للتدمير أو الاحتراق في إعصاري هيلين وميلتون. فلقد وجهت الأعاصير ضربة بمليارات الدولارات لشركات التأمين على السيارات، بينما كانت قد بدأت في تخفيف وتيرة زيادات الأقساط في العديد من الولايات. والآن، قد يرى أصحاب السيارات في المناطق التي ضربها «هيلين» و«ميلتون» وغيرها من المناطق المعرضة للأعاصير ارتفاع الأسعار بشكل أكبر، كما قال المحللون للصحيفة الأميركية.

قال المحلل في شركة كريديت سايتس للاستشارات المالية جوش استيروف إن العديد من شركات التأمين تركز على إعادة بناء ربحيتها. أضاف: «لقد أعطتهم هذه الأعاصير الأخيرة الذخيرة التي يمكنهم استخدامها للجهات التنظيمية لتمكينهم من زيادات الأسعار.. يمكنهم الاستفادة من ذلك إلى حد كبير».

تتجاوز زيادات تكلفة التأمين على السيارات مستويات التضخم بكثير في الولايات المتحدة، حيث ارتفعت بنسبة 16% في سبتمبر/أيلول الماضي عن العام السابق، وفقاً لبيانات وزارة العمل. ولكن هذا كان أقل من الزيادة التي تجاوزت 20% في بداية هذا العام. وقال المحللون إن «هيلين» و«ميلتون» لا يتوقع أن يكون لهما تأثير كبير على وتيرة زيادات أقساط السيارات في معظم أنحاء البلاد. تقدر وكالة موديز أن الخسائر المؤمن عليها في الولايات المتحدة من الإعصارين ستبلغ ما يتراوح بين ثلاثة وخمسة مليارات دولار، أو نحو 10% من إجمالي الأضرار المؤمن عليها المقدرة من 30 ملياراً إلى 50 مليار دولار. وقال مدير إدارة المنتجات في وكالة التصنيف الائتماني فراس صالح إن الفيضانات الداخلية والعواصف هي الأسباب الرئيسية للخسائر في السيارات.

على عكس التأمين على المنازل الذي يستثني عادة الفيضانات، تغطي سياسات السيارات عموماً كلاً من الأضرار الناجمة عن المياه والرياح من الأعاصير. وأعلنت شركة التأمين الخاصة بعائلة كير خسارة شاحنة العمل الخاصة بهم بالكامل وجرى سحبها، لكنهم ما زالوا ينتظرون تقديم مطالبة منفصلة بالخسائر في ورشة النجارة الخاصة بهم، بعد أن غمرت مياه الفيضانات مدينة أشفيل. وهم يخشون عدم تغطية الأضرار التي لحقت بالورشة، التي بلغت خسائرهم فيها ما يقرب من 100 ألف دولار. تتسبب الأعاصير في خسائر أكبر للسيارات إذا انحرف عن مسارها أو تسببت في فيضانات أكبر من المتوقع، وهو ما حدث أثناء «هيلين» في ست ولايات. وقد يكون لدى السائقين القليل من الوقت، إن وجد، لنقل السيارات والشاحنات إلى أرض أعلى أو مرائب محمية.

تشير التقارير الأولية إلى أن «هيلين» ألحق أضراراً بعدد أكبر من السيارات مقارنة بـ«ميلتون» اللاحق له، على الرغم من التسبب في خسائر تأمين إجمالية أقل بكثير. وقدرت شركة Progressive الرائدة في مجال التأمين على السيارات، الأسبوع الماضي، خسائرها على المركبات بنحو 726 مليون دولار من العاصفتين، 55% منها كانت مرتبطة بـ«هيلين».

> أكثر من 80 ألف مطالبة بالتعويض عن أضرار السيارات في فلوريدا

40 % من الباكستانيين فقراء

إسلام آباد ـ **العربي الجديد**

تواجه باكستان تحديات في الحد من معدلات الفقر، وسط الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها، ما يبقى هذه المعدلات عند مستوياتها المرتفعة التي تطاول أكثر من ثلث السكان. وتوقع البنك الدولي في تقرير له، أن يبقى معدل الفقر في الدولة بالقرب من 40% حتى السنة المالية المقبلة 2025-2026 التي تبدأ في الأول من يوليو/تموز من العام المقبل، في ظل انخفاض الأجور وارتفاع معدلات البطالة، لافتا إلى أن النمو الفاتر في القطاعات غير الزراعية أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية للبناء والتجارة والنقل، في حين لم ترتفع معدلات التوظيف ومشاركة القوى العاملة ومؤشرات جودة الوظائف.

ووفق تقرير «توقعات الفقر الكلي لباكستان»، فإن التضخم المرتفع بجانب انخفاض الأجور تسببا في وقوع 2,6 مليون باكستاني إضافي تحت خط الفقر خلال العام المالي الماضي، إذ وصلت نسبة الفقر إلى 40,5%. وأشار التقرير إلى أن التضخم يتسبب في المزيد من الضغوط على الأسر الفقيرة والضعيفة، لافتا إلى أن نفقات الحماية الاجتماعية زادت، بينما انخفضت نفقات التنمية، مما أدى إلى إضعاف تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل مثير للقلق. ومن المتوقع أن يرتفع العجز المالي إلى 7,6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الجاري، بسبب ارتفاع مدفوعات الفائدة،

> 2,6 مليون وقعوا تحت خط الفقر خلال العام المالي الماضي

ولكن من المتوقع أن ينخفض تدريجياً مع انخفاض مدفوعات الفائدة، وفق ما نقلت صحيفة دون الباكستانية، أمس الأحد.

كما أشار البنك الدولي إلى أن من المتوقع أن تتحسن ثقة الأعمال مع ترقيات التصنيف الائتماني، وانخفاض حالة عدم اليقين السياسي وتدابير التشديد المالي، مثل ارتفاع ضرائب الدخل في القطاع الزراعي. وواجهت باكستان أزمة اقتصادية في بداية العام المالي الماضي 2024/2023 مع ارتفاع صارخ للتضخم على عدم السداد. وأدى عدم اليقين السياسي واختلال التوازن المالي والخارجي والتشديد النقدي العالمي، إلى ضغوط على الأسعار المحلية والاحتياطيات الأجنبية.

ورغم أن الدولة نجحت في تجنب التخلف عن سداد ديونها السيادية العام الماضي، فإنها لا تزال تعتمد بشدة على مساعدات صندوق النقد الدولي، إذ تواجه مطالبات بسداد ديون خارجية بقيمة 22 مليار دولار في السنة المالية الحالية، أي نحو ثلاثة أضعاف احتياطياتها من النقد الأجنبي.

وبعد إعلان تسلّم إسلام آباد، نهاية سبتمبر/أيلول الماضي، شريحة أولى بقيمة 1,026 مليار دولار من قرض جديد متفق عليه مع صندوق النقد في يوليو/تموز الماضي، والمقرر صرفه على 37 شهراً، طالب الصندوق باكستان بتوسيع القاعدة الضريبية، وإصلاح الشركات المملوكة للدولة، وإزالة الحواجز التجارية. وقال الصندوق إنه وافق على القرض مقابل إصلاحات، بما في ذلك توسيع القاعدة الضريبية المنخفضة بشكل مزمن. وقبل أسبوع من صرف الصندوق هذه الشريحة، أقر رئيس الوزراء الباكستاني، الشهر الماضي، تدابير صارمة لفرض الضرائب والامتثال لها، بما في ذلك حظر جميع المعاملات المصرفية والمالية لغير مقدمي الإقرارات الضريبية.

فقيرات يحاولن الحصول على طعام مجاني من مطعم على جانب الطريق في كراتشي (فرانس برس)

رؤية

حرب الموانئ في إسرائيل

عبد التواب بركات

تلقى الاقتصاد الإسرائيلي ضربة قاسية واختناقات في سلاسل الإمداد، بسبب وضع الموانئ في حيفا وإيلات وأسدود وعسقلان تحت القصف بصواريخ المقاومة الفلسطينية وجماعة الحوثي في اليمن وحزب الله في الشمال. ومنذ استهدفت جماعة الحوثي السفن المتجهة من باب المندب إلى موانئ إسرائيل في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 2023، تواجه جميع السفن التي تبحر إلى إسرائيل من كل وجهة ارتفاعاً في تكلفة التأمين ضد مخاطر الحرب بمقدار عشرة أضعاف.

ستزيد معاناة الاقتصاد الإسرائيلي بعد العملية النوعية التي نفذها حزب الله في منطقة بنيامينا جنوبي حيفا في 13 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، وإطلاق غرفة عمليات المقاومة الإسلامية بياناً تحذر فيه بأن تمادي الاحتلال الإسرائيلي في الاعتداء على بقاع لبنان سيجعل من حيفا وغيرها لصواريخ المقاومة ومسيراتها، بمثابة كريات شمونة والمطلة وغيرها من المستوطنات الحدودية مع لبنان.

استهداف ميناء حيفا بالصواريخ، أحدث صدمة في إسرائيل، فهو الميناء الرئيسي والأهم والأكبر والأكثر كفاءة في إسرائيل، ويستوفي أعلى المعايير العالمية. وهو شريان اقتصادي لإسرائيل، يمر عبره نحو 30 مليون طن من البضائع سنوياً، ومصدر للدخل لعشرات الآلاف من العمال في مختلف الدوائر العاملة في الميناء. ويعتبر محوراً تجارياً إقليمياً مع موانئ مصر واليونان وتركيا. ويشتمل على عدد كبير من المحطات التي تنقل جميع أنواع الشحنات، ويستقبل سفن الركاب الكبيرة.

مدينة حيفا هي معقل للشركات المحلية والعالمية المتخصصة في الصناعات التكنولوجية الفائقة، والنفطية والمعدنية والغذائية والكيميائية والعسكرية، وفيها نحو 350 مصنعاً يعمل فيها حوالي 20 ألف عامل. وبعد استهداف حزب الله للمدينة في نهاية سنة 2023، توقفت 15% من المصانع والشركات لأنها لا تملك ملاجئ آمنة من الصواريخ والمسيرات، ويعمل 40% منها بشكل جزئي، وفق تقدير اتحاد الصناعيين في لواء حيفا والشمال. وهي خسائر تضاعفت بلا شك بعد استهداف حزب الله قاعدة بنيامينا في جنوب المدينة. يقول مراسلون إن المدينة شهدت نزوح الآلاف من السكان وأغلقت المدارس بعد هذه الضربة وتحولت أحياء منها إلى أشباح.

في الشهور الأولى للحرب، كانت إسرائيل تعتبر ميناء حيفا في مأمن من الصواريخ، فهو يقع في خليج طبيعي ومحمي. ذكرت صحيفة ذي ماركر الاقتصادية أن كلفة نقل البضائع عبر الجو في إسرائيل زادت بنسبة 30% بفعل توقف معظم شركات النقل الجوي عن التوجه إلى إسرائيل بفعل الأوضاع الأمنية. وبحسب الصحيفة، فإن شركات الاستيراد باتت تستعين بخدمات شركات طيران إسرائيلية لنقل البضائع في ظل التهديد بالقصف لميناء حيفا.

ومما يشير إلى تأثير الأوضاع الأمنية على حركة السفن باتجاه إسرائيل، كشفت الصحيفة أن السفن الأجنبية المتخصصة في نقل الركاب توقفت بالفعل عن الوصول إلى موانئ دولة الاحتلال، وتوقعت ألا تستأنف هذه السفن رحلاتها في عام 2025. ويسبب قصف حزب الله للميناء، أوقفت شركة الركاب الإسرائيلية رحلاتها من وإلى ميناء حيفا وانتقلت إلى العمل من ميناء أسدود.

في بداية الحرب، استهدفت جماعة الحوثي السفن المتجهة إلى موانئ إسرائيل عبر البحر الأحمر، ما أدى إلى شلل حركة الشحن والنشاط التجاري تماماً في ميناء إيلات الإسرائيلي وإعلان إفلاسه. وإيلات ميناء استراتيجي، يمر خلاله 5% من تجارة إسرائيل السنوية والتي تقدر بـ73 مليار دولار صادرات، و103 مليارات دولار واردات. ويستقبل سفن الشحن العملاقة، والتي تصل حمولتها إلى 20 ألف حاوية. وهو نافذة إسرائيل الوحيدة على البحر الأحمر لدول شرق آسيا التي ترتبط معها بعلاقات تجارية ضخمة، الصين والهند واليابان، وتستورد منها السيارات والمواد الخام والنفط، وتصدر إليها أسمدة البوتاس، ولا تحتاج السفن المترددة عليه إلى المرور عبر قناة السويس. وهو كذلك ميناء سياحي، يستقبل مليون سائح سنوياً. كل هذا الرخاء توقف تماماً بسبب قصف جماعة الحوثي الميناء بالصواريخ.

ميناء أسدود، ثاني أكبر موانئ إسرائيل، والذي يبعد عن قطاع غزة بأقل من 30 كيلومتراً، كان أحد أهداف المقاومة الفلسطينية بالقصف الصاروخي في بداية الحرب، وتكرر القصف بعد ذلك، ما أدى إلى تقلص حركة مرور السفن نحوه بنسبة 50% منذ السابع من أكتوبر الماضي، بعد أن كان يستقبل 21 مليون طن من البضائع في 2022 محملة في مليون شاحنة، وذلك بسبب اضطرار السفن المتجهة إليه من آسيا إلى أن تسلك طريق رأس الرجاء الصالح، والذي يؤخر وصول السفن شهراً كاملاً ويزيد تكلفة الشحن 40% في المتوسط.

يرجح اتحاد الصناعيين أن يؤدي الهجوم الصاروخي المتكرر على ميناء حيفا إلى سيناريو يتم فيه تعليق نشاط الميناء، ونقل النشاط التجاري البحري منه إلى ميناءي عسقلان وأسدود في الجنوب. وقد وقع سيناريو مماثل في حرب 2006، عندما سقط صاروخ لحزب الله في مرآب السكة الحديد المجاور لميناء حيفا، وسبّب مقتل ثمانية من العمال، وأدى ذلك إلى إغلاق الميناء ونقل السفن إلى ميناء أسدود.

ولكن أسدود وعسقلان غير مجهزين للتعامل مع حاويات الشحن الكثيرة والكبيرة الحجم، وسيؤدي نقل السفن إليهما إلى تأخير التفريغ وتلف المواد الغذائية والخضروات الطازجة والفاكهة، وقد زادت كميات الاستيراد منها بعد توقف الإنتاج الزراعي والصناعي كلياً من مستوطنات الشمال التي تقل 33% من الأرضي الزراعية في إسرائيل، وغلاف غزة التي تحتوي على 20% من الأراضي الزراعية وتنتج 75% من الخضروات و20% من الفاكهة.

ويرجح أن تتوقف السفن عن الوصول إلى أسدود في حالة قصفه من حزب الله أو قوى المقاومة في غزة. وفي كلتا الحالتين سترتفع أسعار السلع الغذائية والصناعية بوتيرة أسرع. وكذلك تزيد صعوبة وصول الأسلحة والذخائر من الخارج إلى وحدات الجيش، وهو ما يغري حزب الله بالتركيز على استهداف ميناء حيفا مستقبلاً نظراً إلى أهميته العسكرية والاستراتيجية.